



هذا الملف بأن الدعم ضروري للشرائح الأفقر والقوة الاقتصاد. مع التأكيد على أن يكون هناك توازن ما بين المسارين الاقتصادي والاجتماعي. بحيث يتم تحقيق التوازن بين القواعد الاقتصادية والقواعد الاجتماعية، والسير بخط دقيق ومدروس لا يكون فيه الجانب الاقتصادي مجرداً على حساب المجتمع، ولا يتم السير بالعكس باتجاه الجانب الاجتماعي بشكل مجرد حتى لا تصبح دولة مفلسة.

الضمانة لدعم الإنتاج المحلي

■ قرار الضمانة على بعض السلع والمواد ترك تساؤلات لدى بعض الأوساط، ماذا تفسرون وهل من فوائد تصب في توفر المواد مثلاً؟
■ بداية لا بد من الإيضاح بأن فرض ضمانة على سلعة معينة أو رفع السعر الاسترشادي لها أو حتى منع استيرادها بشكل كامل أو السماح باستيرادها بكميات وشروط محددة يعتبر من أدوات الحماية التجارية التي تكون غاياتها أولاً دعم وحماية إنتاجه الوطني بغرض مساعدة المنشآت المحلية على الاستمرار بالعمل والنمو والتوسع والتطور. والحفاظ على العمالة المحلية فيها، وتوفير منتج محلي مناسب، وتحقيق زيادة في الإنتاج بما ينعكس أيضاً على النمو الاقتصادي إيجاباً. وهذه الإجراءات الحمائية غالباً ما تلجأ إليها الدول التي تتعرض اقتصاداتها لتحديات وأخطار تتطلب الحد من زيف القطع الأجنبي وتعزيز قدرتها في الاعتماد على الذات من خلال اعتمادها مجموعة من السياسات، ومنها سياسة إحلال بدائل المستوردات. حتى إن الكثير من الدول ذات الأوضاع الاقتصادية المربحة تقوم بإجراءات حمائية واضحة ومتطرفة أحياناً رغم انضمامها إلى اتفاقيات دولية توجب عليها الحد من ذلك.

وبالعودة إلى السؤال. لا بد من الإيضاح بأن بعض الأوساط تهاجم أحياناً قرارات فرض الضمانة ولا تحضنها على الرغم من كونها تصب في مصلحة الإنتاج المحلي والعاملين فيه، وبالتالي مصلحة الاقتصاد الوطني واللبيرة السورية. والعامل الرئيس المؤثر على رؤية هذه الشريحة هو التجييش الذي يقوم به بعض أصحاب المصالح المتضررين من فكرة وجود إنتاج محلي يحد من حجم مستورداتهم.

النشاط الاستيرادي

نحو خلق قيم مضافة

وهنا لا بد من توضيح أمر في غاية الأهمية وهو أن سياسة التجارة الخارجية والسياسة الصناعية وجهان لعملة واحدة وتتفكان على مستوى الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية، فاستراتيجياً تستهدف السياستان المذكورتان توجيه النشاط الاستيرادي نحو خلق قيم مضافة بما يضمن تشغيل اليد العاملة على مستوى صناعات جميعية مواد أولية، أو المنتجات وسيطة مرحلياً، وصولاً لتأصيل مفهوم نقل الصناعة وتحقيق تحول في هيكل المستوردات إلى مواد أولية على حساب المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية الجاهزة للاستهلاك. واقتصادياً فإنها تستهدفان حماية الإنتاج المحلي والصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، من خلال تحييد المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي، انطلاقاً من مبدأ أن الصناعات الناشئة تكون منتجاتها أعلى تكلفة مقارنة بمنتجات الصناعات الراسخة لأن طول الفترة الزمنية يسكب الصناعات الراسخة في الدول المنافسة درجة أفضل من الكفاءة السريعة في شكل

وعاشتها وتعيشها دول المنطقة والعالم ملصحة التأثير على العامل النفسي ونفحة الناس بالعملة الوطنية، حيث لا تزال الليرة السورية تتمتع بنفحة وقوة إبراء جيدة في السوق المحلية رغم ما شهدته من انخفاضات في فترة الحرب على سورية. ومع شح الإمكانات وموارد القطع الأجنبي لاعتبارات متعددة متعلقة بالضرر الذي أصاب القاعدة الإنتاجية خلال بداية سنوات الحرب والمتراقف مع توقف أو تراجع قطاعات رئيسية مولدة للقطع الأجنبي (سياحة، نفط، ترازيت، تصدير... إلخ) إلى جانب العقوبات الاقتصادية، وتبعاً للظروف الراهنة، فقد كان لا بد من التفكير بتطوير أدوات وآليات غير تقليدية لضبط استقرار سعر الصرف تتسجم مع المستجدات الراهنة ومعطيات السوق الحالية مع متابعة ومراجعة هذه الأدوات والآليات بشكل متواتر حسب تطورات الظروف العامة والواقع الاقتصادي، وهذا ما عملت عليه الحكومة في أكثر من محطة مع حزمة من القرارات التي تلامس الوضع النقدي خلال الفترة الممتدة منذ شهر أيار في العام ٢٠٢٣ وبعدها لجهة تقييم عمل منصة تمويل المستوردات وتعزيز موجودات مصرف سورية المركزي بالقطع الأجنبي من خلال قيام الحكومة بصياغة مصفوفة معطيات واضحة لتحديد مصادر توليد القطع الأجنبي في البلد والآليات المطلوبة لتحقيق ذلك (ولاسيما في قطاعات السياحة والثروة الجيولوجية والمعدنية، الصناعات الزراعية والغذائية التصديرية وغيرها) وتعديل المرسوم (٣) لعام ٢٠٢٠ المتعلق بمنع التعامل بغير الليرة السورية وغيرها.

دراسة السياسات ومراجعة للنقدية

وفي ذات السياق لا بد من التأكيد على التوجه وتقائم الوضع المعيشي لمعدومي الدخل. وتحاول الدولة تعويضه من خلال سياسة الدعم التي تواجه ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار بنتيجة التغيرات المتلاحقة في سعر الصرف ما يستتبعه من تآكل في موارد الخزينة العامة المرصودة لمقابلة الإنفاق، ما يتطلب مزيداً من التوسع في سياسة التمويل بالعجز عبر اقتراض المالية العامة للدولة من مصرف سورية المركزي، والتي تعني مزيداً من طرح الكتلة النقدية، وبالتالي حدوث أثر سلبي على سعر الصرف مع موجة من التضخم وارتفاع الأسعار تقابل من الفعاليات الاقتصادية وأصحاب المهن برفع للأسعار مرّة أخرى ويكون ضحيتها ذوي الدخل المحدود ومعدومي الدخل.

وبالتالي فإن المدخل الحقيقي لمعالجة الحالة التضخمية الضاغطة على العملية الإنتاجية والاستهلاكية تتمحور بإدارة الدين العام باعتباره أهم القضايا التي تواجه إدارة المالية العامة والاقتصاد السوري بشكل عام، وتعتبر من أولويات مهام السياسات الكلية في المدى القصير والمتوسط، وصولاً إلى وضع مالي مقبول مدعوم باستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

تقييم عمل منصة تمويل المستوردات

■ هل من قرارات اقتصادية حيال تعزيز الليرة السورية وتعديلات، في السياسة النقدية؟
■ من الضروري بمكان التأكيد على حقيقة أن مهمة الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية وتعزيز قوتها يتطلب دائماً تضافر جهود مختلف الجهات سواء الحكومية أم غير الحكومية لإنجاز هذه المهمة. ورغم الموجات التي شهدتها تغير سعر الصرف فقد نجحت السياسات المتبعة- إلى حد كبير- في ظل كل الظروف الموجودة من إدارة التقلبات في سعر الصرف لجهة لجم ممارسات المضاربين الذين سعوا إلى زعزعة ثقة المواطنين بعملتهم الوطنية سواء عبر خلق طلب إضافي وأحياناً وهي على القطع الأجنبي أو عبر توظيف التطورات والمستحدثات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية المتعلقة بالآزمات التي عاشتها سورية

تنمية الإنتاج بحالتي

الاستيراد والتصدير

■ انعكاسات الاتفاقات الموقعة والتي تعملون عليها مع بعض الدول هل ستضيف شيئاً؟



آليات غير تقليدية لضبط استقرار سعر الصرف

مراجعة لعمل منصة التمويل والسياسة النقدية

والحاجة إلى الحوار في كافة المجالات لتحديد دور الدولة وصياغة الرؤى، يؤكد بأن بناء السياسات لم يصل إلى المستوى المطلوب، ونحن في وزارة الاقتصاد كنا قد حددنا سياساتنا والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها والبرامج المطلوب تنفيذها. إلا أن ذلك لا يعني عدم الحاجة إلى مراجعة سياساتنا في سياق المراجعة الشاملة التي يجب أن تتم لجميع السياسات الكلية والقطاعية سعياً نحو تحديد النموذج الأمثل للسياسات الكلية. وهذا الحوار حول السياسات هو مفتوح باتجاه شرائح أوسع من المختصين والخبراء والأكاديميين.

وضمن هذا الإطار نشير إلى أن السياسات العامة التي أعلنت عنها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وفق رؤية مفادها تنظيم التجارة الخارجية وتعمل عليها تشمل سياسة التجارة الخارجية، وفق رؤية مفادها تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لتحقيق التأثير المرغوب في الجوانب الاقتصادية المختلفة وفق مدخل مختلط يعزز بين الحرية والتقييد، حسب طبيعة المواد، لضمان التأثير في مستوى الإنتاج والعمل بما يحقق معدلات نمو حقيقية قابلة للاستمرار وتحصيح الميزان التجاري لجهة زيادة القدرة التصديرية بما يؤمن إمكانية تمويل المستوردات المحفزة للنمو وأهمها مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، وزيادة فرص العمل.

تأهيل المنشآت القائمة

وبالإضافة إلى سياسة التجارة الخارجية، هناك مجموعة من السياسات القطاعية وعبر الوزارة والتي تسعى من خلالها الوزارة بدورها إلى تحقيق التكامل والانسجام مع السياسات الكلية المالية والنقدية والتجارية، ومنها سياسة تنمية الصادرات، وتعزيز قدرتها التنافسية، وسياسة تغطية العجز بالإنتاج وفق رؤية مفادها الوصول إلى قطاعات إنتاجية حقيقية معززة للإيرادات ومرممة لفجوة الإنتاج، بالاعتماد على الذات حيثما أمكن وبشكل اقتصادي، ومن خلال تحفيز القطاع الخاص على تأسيس المشاريع الجديدة اقتصادياً، وتوسيع وتأهيل المنشآت القائمة والمتوقفة، وبما يتوافق مع الأولويات الوطنية.

■ أشرتم في حديثكم أكثر من مرة إلى موضوع الموازنة إلى سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، بهدف الوصول إلى قاعدة إنتاجية متنوعة وشاملة للقطاعات الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية، تساهم في بنائها جميع الشرائح الإنتاجية، وتعزز من قوتها وترباطاتها الأفكار الإبداعية والابتكارية، ويكون للقطاع الخاص دور واسع في إنغائها وتطويرها..

كبيرة، وما رافقها من هدر سببه الفساد الذي ولدته هذه السياسة وما يقابلها من ارتفاع كبير في عجز الموازنة، حتى أصبحنا نمول الدعم بالعجز بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على الاقتصاد الوطني. وفي خضم هذا المناخ تشكلت حالة من الضغط على الإيرادات العامة وعلى مستويات المديونية، أوصلنا إلى مستويات غير مسبوقة في عجز الموازنة، وفي الدين العام الداخلي. وبالتالي أمام هذا الواقع عملت الحكومة على الوقوف بدقة على مواردها المالية والحيز المالي المتاح لديها، وحجم العجز، ومستوى الدين العام لتحديد هوامش التحرك، تأسيساً لصياغة أطر للمالية العامة تكون موضوعية وقابلة للاستمرار، وتتطوى على إصلاح السياسات الاقتصادية ومنها المالية لتحقيق توازن أفضل بين أوجه الإيرادات والإنفاق العام من خلال إعادة هيكله القطاع العام ومشآته التي شهدنا خطوات منها، وإيجاد حل لمسألة الخسائر المتراكمة للمؤسسات الاقتصادية العامة، وإصلاح السياسة الضريبية من خلال الجهود التي تقوم بها وزارة المالية لإعادة النظر بالتشريعات الضريبية، وضمان المساهمة العادلة والفعالة لجميع قطاعات المجتمع، مع إعادة تقييم ومراجعة وتوجيه سياسات التصحيح الهيكلي الداعمة لإلطار العام للسياسة الاقتصادية والمتنقلة في سياسة التمويل بالعجز وسياسة الدعم وفق أسس تراعي الموارد المتاحة وتحقق كفاءة الإنفاق الحكومي بما يمكن من تحسين إدارة السيولة.

تغيير السياسات وتمويل أكبر

■ أشرتم في حديثكم أكثر من مرة إلى موضوع الموازنة إلى سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، بهدف الوصول إلى قاعدة إنتاجية متنوعة وشاملة للقطاعات الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية، تساهم في بنائها جميع الشرائح الإنتاجية، وتعزز من قوتها وترباطاتها الأفكار الإبداعية والابتكارية، ويكون للقطاع الخاص دور واسع في إنغائها وتطويرها..

عمليات التجارة الخارجية لجهة خلق توازن بين المستوردات والصادرات على مستوى الشركاء التجاريين وتشجيع تطويرها من صفقات تجارية محدودة إلى نظام عمل تجاري متكامل يضمن ترابط سلاسل التوريد المتبادل بين أطراف العمل. مع التنويه بأن الجانب التجاري مع المحيط العربي كان ومازال مستمراً، لاسيما أن اطره حكومة باتفاقيات كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. في حين أن الجانب الاستثماري ينطوي على حساسية عالية لجهة تصدير وتسويق حالة الحرب واستمرارها في سورية، إلى جانب إشاعة ثقافة الخوف التي نسجتها وعززتها الإدارات الأمريكية من خلال عواقب التعامل والتعاون الاقتصادي مع سورية. وبالتالي فإن هذا الأمر يعتمد على إرادة المستثمر والحلول المتاحة للتعامل مع واقع العقوبات والحصار.

■ أشرتم في حديثكم أكثر من مرة إلى موضوع الموازنة إلى سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، بهدف الوصول إلى قاعدة إنتاجية متنوعة وشاملة للقطاعات الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية، تساهم في بنائها جميع الشرائح الإنتاجية، وتعزز من قوتها وترباطاتها الأفكار الإبداعية والابتكارية، ويكون للقطاع الخاص دور واسع في إنغائها وتطويرها..

عجز موازنة كبير

■ فأتورة الإنفاق إلى تصاعد مقابل ضعف الإيرادات ما ملامح السياسة المقبلة؟

■ بالإضافة إلى مفرزات الحرب، أدت جملة العوامل إلى حدوث ضغط تراكمي مترافق مع اختلالات بنيوية في أوضاع المالية العامة، مترامته مع تقلبات في أسعار الصرف ومع موجات تضخمية، ومع استمرار للتمويل بالعجز عن طريق مصرف سورية المركزي حدثت تشوهات في الموازنة العامة للدولة. مع عدم إغفال الأثر السلبي لتحول سورية من بلد مصدر للنفط ومكث ذاتياً من بعض المحاصيل الإستراتيجية ولديه فوائض تصديرية وذلك إلى بلد مستورد صاف لتلك المواد، إضافة إلى استمرار الدولة باتتهاج سياسة الدعم ذاتها ومنذ سنوات بعيدة مرحلة ما قبل الحرب وخلالها- وما نتج عن هذه السياسة من أعباء مالية

■ المهم الإيضاح قبل الحديث عن الإضافات الممكن تحقيقها من الاتفاقيات الموقعة، بأن أساس توقيع وثائق التعاون الدولي بالأصل هو تحقيق المنفعة المتبادلة مع الدول الأخرى، بمعنى آخر، نحن في سورية لا نقدم فرصاً بالمجان، وبفس الوقت لا نطرح مشاريع غير مجدية للدول الأخرى. فمقاربتنا بالنسبة لهذا الموضوع في الجانب الاستثماري تقوم على مبدأ «رايح-رايح».

■ أما فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية فإن المبدأ يرتبط بشكل وثيق ببحور تنمية الإنتاج في حالتي التصدير والاستيراد. وضمن هذا السياق نسعى لتذليل العقبات التي تحد من تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول أو توقيع اتفاقيات جديدة تنص على تبادل منح مزايا تفضيلية ولاسيما لجهة تصدير الرسوم الجمركية أو تخفيضها، بهدف الحصول على المستوردات من المواد الأساسية والضرورية ومستلزمات الإنتاج بتكاليف أقل. وخاصة أن المواد المسووحة بالاستيراد إلى سورية اليوم تتركز في هذه المجالات. بما يساعد على الحد من ارتفاع الأسعار. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تهيئة أسباب انسياب الصادرات من خلال تعزيز تنافسيتها السريعة، لزيادة حجمها، بما يعزز مصادر نمو الواردات من القطع من جهة. ويؤمن محركات تحفيز العملية الإنتاجية بالشكل الذي يساعد على الحد من تقطع سلاسل التصدير وبالتالي الحفاظ على الأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة. وهذا الأمر من شأنه تعزيز حماية الليرة السورية والحد من ارتفاع الأسعار.

وهنا نشير إلى الأهمية التي أولاها السيد رئيس الجمهورية في خطابه لموضوع التصدير إذ اعتبره قاعدة من قواعد التطوير الاقتصادي. وأشار إلى أن إيقاف التصدير، يعني خسارة الأسواق، حيث إن المستورد لا يقبل بسوق منقطع أو متذبذب أو غير مستمر، فيخسر المصدر، وتخسر الدولة العملة الصعبة، ونخسر فرص العمل، ويحصل ضغط على الليرة السورية وعلى سعر الصرف وبالتالي على المستوى العام للأسعار.

كما أن توجهات سورية على مستوى التعاون الدولي بدءاً من فترة ما قبل الحرب على سورية بدأت تركز على إعادة توجيه اتفاقيات التعاون لتكون داعمة للعلاقات التجارية شرقاً، وذلك لتمتين العلاقات الاقتصادية مع الدول الصديقة وللتقليل من مخاطر القضايا المرتبطة بالظروف الدولية، بما يضمن استقرار سلاسل التوريد في عمليات الاستيراد وفتح أسواق جديدة للمصادرات، مع السعي الحثيث لتخفيض الاعتماد على حركة الأموال في